

بقدر الفرق وهو بضعة عشر رطلا بمصر كما واقل وليس لهم ينوع ولا
 انبوب فتوصفهم واغسلهم جميعا مع حوض الحمام اولى واخرى في ذلك
 ان كان الحوض ناقصا ولا يبوب مسدودا فكيف اذا كان الانبوب مفضوا
 وسوا فاض او لم يفيض وكذلك بركة المدارس ومعها من غير حتى يفيض
 بالاغسال فهو متنع مخالف للسنة واما القدر الذي يعلم الولد انه يباغ
 جه ما يبرده الى صحابه ما يمكنه والا تصدق به والباقي لا يحرم عليه
 القدر المشتمل بسبب تركه اذا لم يجب صرفه في هذا ولا في غيره
 عمال وان كان الاب قبضه بالمعاملات الربوية التي يرضى بها بعض
 الفقهاء من الوارث الانتفاع به وانما اختلفوا في ذلك بالمحرم وجعل قدر
 كل منها جعل ذلك نصفه واما ما عصبه له او مطلق به فا
 لمطالبة في الاخرة له كما ثبت في الصحيح عند النبي صلى الله عليه
 وسلم انما كانت لاجنه مظلمة في دم او مال او عرض فليجمل من ذلك
 ان ياتي يوم القيامة فيؤدبه ولا درهم فانه كانت له حسنة اخذ من
 حسنة وان لم يكن له حسنة اخذ من سيئات صاحبه فليقبل
 فيبذل النبي صلى الله عليه وسلم ان الظالم اذا كانت في المال طالب الظلم
 بما ظالمه ولم يجعل المطالبة لوارثه وذلك ان الورثة يخلفونه في الدنيا
 فالعقبة استيفاؤه في الدنيا كما لا للورثة وما لم يكن استيفاؤه في الدنيا
 فالطلب به في الاخرة المظلم نفسه واهل بيته

مسألة في امام يولد وليس هو من اهل العولاء وفي البلد
 رطافه يكره الصلاة خلفه فمما يرضى صلاة خلفه املا وادام صلته خلفه وركعتي الحرام
 الصلاة هاركة يدعيه والذي يكره الصلاة خلفه يعتقد انه لا يصح النسخ في البلد
 من اهل السنة والجماعة ولا يصح ان يجرى عدا على من اقرنا المرحوم بقوله الله
 دعاهم لكونا وهم يهودي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الكلاب تصعبون
 علينا وكان قد ضاع بعض سلكه وقد جازوا ان يشكوا على رجل فشفع فيه
 جماعة فقالوا جازيتموه عن الله ما قبلت فقالوا نعمت استغفر الله من
 قولك

قولك فقالوا ما قبلت عن التبليغ خليفته ام هاركة جازيتموه عن الله
 والذين اوعى ماله في حجة ذلك فمما يرضى مسافة لقرناتان واليه جمع ولا
 عطش ولا سقي في الاضطرار القيا من الاضطرار وفي الانسان اذا كان على
 غير ظهر وجهه كصفا كانه ليقا في امره من كان ان كان هاركة املا
 واذا ملئت الصبغ وهو غير محتون هاركة حتى يعدهته ومن عن قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يكونوا يبيعونهم فقولوا فكل من يتكلم الميت في قبره املا

احكام
 وتكون الفاسخ قرارة تحريم الصلاة في المعنى والحق الذي لا يحل المعنى
 لا يطل الصلاة في مخالفة حكمه في قوله صلى الله عليه وسلم علمه او في
 الاضطرار والسر والبراط فله مشهوره ولو في الاضطرار او في
 دفع العالمين او في اوقافهم بالسر بخود ذلك ككاتبه او في قوله صلى الله
 الصلاة خلف من قرأها ولو قرأت العالمين بالسر او في قوله صلى الله عليه وسلم
 انما منة من صلواتي على من لا يظلم الصلاة وان كان اما انما وفي قوله صلى الله
 منظره بالسر وليس هناك من يظلمه في الاضطرار او في قوله صلى الله عليه وسلم
 لكن ان ايمان ان الصلاة كانه خلفه من قوله صلى الله عليه وسلم انما منة من صلواتي
 صلواتي ولا يتكلم في حرامه او في قوله صلى الله عليه وسلم انما منة من صلواتي
 والسنن وما علمه لفلانة وامام دعا الله ككاتبه فمما يخالف للكتاب
 واحكامه من سوا ذلك وامام دعا الله ككاتبه فمما يخالف للكتاب
 انما كان عادته الاعراب لا يركب الاعراب في الاضطرار بل يرضى للاربع
 ذهب كمنوع وهذا كونه فكانت السجدة فاذا وقع بغير مكلف فلا بأس به فان
 اصله من القلب واللسان تابع للقلب ومن حمل هتة في الدعاء ليقوم
 لسانه ما ضعفه حقه عليه فكل ما يدعو المصطفى عليه دعا ويخبر عليه لا يخفض
 قوله صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
 باخلاف الاعراب انما علمت من قوله صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
 معناه بل لم يكن فانه يرضى باللسان فانه يعلم صريح الاصوات
 واما ان ظهر منه فخصه العموم فانه يرضى بغيره وامامه عن مثل ذلك
 الرجل لو جازيتموه عن الله اذا لم يكن في حرامه ذلك كمن يبيع مثل ذلك
 يعرضه الى الامانة في سعة طرفة القدر في قوله صلى الله عليه وسلم فانه يرضى
 كان ساقيا ولما التبليغ خلفه كانه ليقا في قوله صلى الله عليه وسلم فانه يرضى
 الامة وانما يجرى بالتكليف الامارة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم فانه يرضى
 ولم يكن احد مبلغ خلقه النبي صلى الله عليه وسلم فانه يرضى باللسان
 صوتة فكان ابو بكر رضي الله عنه يسبح بالتكبير وقد اختلف العلماء اهل